

## عقود الصرف الآجلة الخاصة بالصفقات الأجنبية

تعرف عقود الصرف الآجلة بأنها: اتفاق لتبادل العملات الأجنبية في تاريخ مستقبلي وبسعر صرف محدد مسبقاً هو سعر الصرف الآجل.

مجالات عقود الصرف الآجلة: تستخدم عقود الصرف الآجلة في المجالات التالية

1- تغطية المقبوضات والمدفوعات المستقبلية بعملات أجنبية.

2- تغطية ارتباطات مستقبلية بعملات أجنبية.

3- تغطية صافي الاستثمارات الأجنبية في الفروع والشركات التابعة الأجنبية.

4- تغطية عقود المضاربة.

المعالجة المحاسبية لعقود الصرف الآجلة:

عندما تبرم الشركة عقد صرف آجل مع مصرف لاستلام أو تسليم عملة أجنبية في تاريخ مستقبلي وبسعر صرف مؤجل ينشأ لديها عقد صرف آجل.

1- في حالة الاستيراد يكون لدى الشركة أصل بالعملة الأجنبية وبسعر الصرف الجاري ويقابله التزام بالعملة المحلية وبسعر الصرف المؤجل.

2- في حالة التصدير يكون لدى الشركة أصل بالعملة المحلية وبسعر الصرف المؤجل ويقابله التزام بالعملة الأجنبية وبسعر الصرف الجاري.

أما الفرق بين سعر الصرف الجاري وسعر الصرف المؤجل فيكون إما علاوة أو خصم صرف كما يلي:

سعر الصرف المؤجل < سعر الصرف الجاري إذا هناك علاوة صرف (ربح للمصدر وخسارة للمستورد)

سعر الصرف المؤجل > سعر الصرف الجاري إذا هناك خصم صرف (خسارة للمصدر وربح للمستورد)

تغطية المقبوضات والمدفوعات المستقبلية بالعملات الأجنبية:

أولاً- في حالة الاستيراد (في دفاتر المستورد):

1- تقوم الشركة بإثبات عملية شراء (استيراد) البضاعة بأسعار الصرف الجارية في ذلك التاريخ

××× من ح/ مشتريات خارجية

××× إلى ح/ دائنون خارجيون

2- إثبات عقد الصرف الآجل: تتفق الشركة مع أحد المصارف على أن تقوم بشراء العملة الأجنبية التي ستقوم بدفعها للمصدر الأجنبي، وتقوم بتحديد سعر الصرف بشكل مسبق، وهذا السعر هو السعر الذي سيتم دفعه بتاريخ دفع النقدية مستقبلاً، وتحدد أرباح وخسائر فروق العملة في تاريخ عقد الصرف.

ينشأ لدينا في تاريخ عقد الصرف أمرين:

الأول: أصل متمثل بالنقد الأجنبي الذي سنحصل عليه من المصرف في التاريخ المتفق عليه وبسعر الصرف الجاري (ح/ عقود صرف آجلة).

الثاني: التزام بالعملة المحلية تجاه المصرف بسعر الصرف المؤجل (ح/ دائنو عقود صرف آجلة).

الفرق بين السعرين هو خصم أو علاوة صرف مؤجل.

**ملاحظة:**

سعر الصرف المؤجل < سعر الصرف الجاري إذاً هناك علاوة صرف (خسارة للمستورد المشتري وريح للمصدر البائع)

من المذكورين

××× ح/ عقود صرف آجلة (أصل بالعملة الأجنبية)

××× ح/ علاوة صرف

××× إلى ح/ دائنو عقود صرف آجلة

سعر الصرف المؤجل > سعر الصرف الجاري إذاً هناك خصم صرف (ريح للمستورد المشتري وخسارة للمصدر البائع)

××× من ح/ عقود صرف آجلة (أصل بالعملة الأجنبية)

إلى مذكورين

××× ح/ دائنو عقود صرف آجلة

××× ح/ خصم صرف

**ملاحظة:** علاوة الصرف ربح (دائنة) بالنسبة للمصدر البائع وخسارة (مدينة) بالنسبة للمستورد المشتري، في حين أن خصم الصرف خسارة (مدين) بالنسبة للمصدر البائع وربح (دائن) بالنسبة للمستورد المشتري. 3- عند انتهاء السنة المالية في 12/31 ولم يتم السداد نجري إعادة تقييم لكل من الدائنون الخارجيون وعقود الصرف الآجل.

- تقييم الدائنون الخارجيون:

في حال زيادة سعر الصرف

××× من ح/ خسائر فروق أسعار الصرف

××× إلى ح/ دائنون خارجيون

في حال انخفاض سعر الصرف

××× من ح/ دائنون خارجيون

××× إلى ح/ أرباح فروق أسعار الصرف

- تقييم عقود الصرف الآجلة:

في حال زيادة سعر الصرف

××× من ح/ عقود صرف آجلة

××× إلى ح/ أرباح فروق أسعار الصرف

في حال انخفاض سعر الصرف

××× من ح/ خسائر فروق أسعار الصرف

××× إلى ح/ عقود صرف آجلة

- ثم نقوم بإقفال أرباح فروق أسعار الصرف في حسائر فروق أسعار الصرف (يجب أن يكونا بنفس القيمة)

××× من ح/ أرباح فروق أسعار الصرف

××× إلى ح/ حسائر فروق أسعار الصرف

- أيضا نقوم باستنفاد علاوة أو خصم الصرف بنصيب العام (تحميل السنة بما يخصها من علاوة أو خصم الصرف):

××× من ح/ مصروف استهلاك علاوة صرف

××× إلى ح/ علاوة صرف

××× من ح/ أ.خ

××× إلى ح/ مصروف استهلاك علاوة صرف

وفي حال وجود خصم صرف تكون القيود معاكسة لقيود علاوة صرف.

4- بتاريخ السداد: تكون لدينا الخطوات التالية

الخطوة الأولى: يقوم المصرف بسداد قيمة العقد (عقد الصرف الآجل) بالسعر الجاري وهنا نقارن هذا السعر مع رصيد عقود الصرف الآجلة، والفرق يكون أرباح أو حسائر فروق أسعار الصرف في حال الربح

××× من ح/ الصندوق (عملات أجنبية)

إلى مذكورين

××× ح/ عقود صرف آجلة (الرصيد المتبقي)

××× ح/ أرباح فروق أسعار الصرف (الفرق)

أما في حال الخسارة

من المذكورين

××× ح/ الصندوق (السعر الجاري)

××× ح/ خسائر فروق أسعار الصرف (الفرق)

××× إلى ح/ عقود صرف آجلة (الرصيد المتبقي)

الخطوة الثانية: تقوم الشركة بسداد قيمة الالتزام بالسعر المتفق عليه (المؤجل) للمصرف

××× من ح/ دائن عقود صرف آجلة

××× إلى ح/ الصندوق (عملات أجنبية)

الخطوة الثالثة: قيام الشركة بسداد قيمة البضاعة للموردين الخارجيين بالرصيد المتبقي وبالسعر الجاري.

في حال الربح

××× من ح/ دائنون خارجيون

إلى المذكورين

××× ح/ الصندوق

××× ح/ أرباح فروق أسعار الصرف

أما في حال الخسارة

من المذكورين

××× ح/ دائنون خارجيون

××× ح/ خسائر فروق أسعار الصرف

××× إلى ح/ الصندوق

الخطوة الرابعة: إقفال الخسائر في أرباح فروق أسعار الصرف.

××× من ح/ أرباح فروق أسعار الصرف

××× إلى ح/ خسائر فروق أسعار الصرف

الخطوة الخامسة: استنفاذ ما تبقى من العلاوة أو الخصم.

في حال وجود علاوة

××× من ح/ مصروف استهلاك علاوة صرف

××× إلى ح/ علاوة صرف

××× من ح/ أ.خ

××× إلى ح/ مصروف استهلاك علاوة صرف

وفي حال وجود خصم تكون القيود معاكسة.

مثال: (في دفاتر المستورد)

في 2012 /12/1 استوردت شركة سعودية منتجات بقيمة 1,000,000 جنية إسترليني على أن يتم السداد في 2013/3/31، ولتجنب مخاطر تقلبات أسعار الصرف قامت الشركة بإبرام عقد صرف آجل مع أحد المصارف لشراء 1,000,000 جنية إسترليني، بسعر صرف مؤجل قدره 5.8 ريال لكل جنية وكانت أسعار الصرف كما يلي:

التاريخ	أسعار الصرف
2012 /12/1	5.6 ريال لكل جنية
2012/12/31	5.7 ريال لكل جنية
2013 /3/31	5.9 ريال لكل جنية

المطلوب: إثبات قيود اليومية اللازمة في دفاتر المستورد.

الحل:

أولاً- بتاريخ الاستيراد (نشوء الصفقة) 2012 /12/1:

1- إثبات عملية الاستيراد:

5,600,000 من ح/ مشتريات خارجية  $5.6 \times 1,000,000$

5,600,000 إلى ح/ دائنون خارجيون

2- إثبات إبرام عقد الصرف الآجل مع المصرف:

من مذكورين

5,600,000 ح/ عقود صرف آجلة  $5.6 \times 1,000,000$

200,000 ح/ علاوة صرف

5,800,000 إلى ح/ دائنو عقود صرف آجلة (بالسعر المؤجل  $5.8 \times 1,000,000$ )

سعر الصرف المؤجل  $5.8 <$  سعر الصرف الجاري  $5.6$  إذاً هناك علاوة صرف (خسارة للمستورد المشتري)

علاوة الصرف =  $200,000 = (5.6 - 5.8) \times 1,000,000$

ثانياً- بتاريخ 2012 /12/31:

1- تقييم الدائنون الخارجيون:

$5,600,000 = 5.6 \times 1,000,000$

$5,700,000 = 5.7 \times 1,000,000$

100,000 خسارة فروق أسعار الصرف

100,000 من ح/ خسائر فروق أسعار الصرف

100,000 إلى ح/ دائنون خارجيون

2- تقييم عقود الصرف الآجلة:

$5,600,000 = 5.6 \times 1,000,000$

$5,700,000 = 5.7 \times 1,000,000$

100,000 مكاسب فروق أسعار الصرف

100,000 من ح/ عقود صرف آجلة

100,000 إلى ح/ أرباح فروق أسعار الصرف

3- إقفال الأرباح في الحسابات

100,000 من ح/ أرباح فروق أسعار الصرف

100,000 إلى ح/ خسائر فروق أسعار الصرف

4- استنفاد العلاوة بنصيب السنة:

نصيب السنة من العلاوة =  $200,000 \times (1 \div 4) = 50,000$  حيث أن مدة الصفقة 4 أشهر وما

يخص عام 2012 هو شهر واحد فقط

50,000 من ح/ مصروف استهلاك علاوة صرف

50,000 إلى ح/ علاوة صرف

50,000 من ح/ أ.خ

50,000 إلى ح/ مصروف استهلاك علاوة صرف

ثالثاً- بتاريخ السداد 2013 /3/31:

1- استلام العملة الأجنبية من المصرف (إقفال الأصل بالعملة الأجنبية):

5,900,000 من ح/ صندوق العملات الأجنبية (وفق سعر السداد)

إلى مذكورين

5,700,000 ح/ عقود صرف آجلة (الرصيد المتبقي أو سعر إعادة التقييم)

200,000 ح/ أرباح فروق أسعار الصرف (الفرق)

2- سداد قيمة الالتزام للمصرف بالسعر المتفق عليه

5,800,000 من ح/ دائن عقود صرف آجلة

5,800,000 إلى ح/ الصندوق

3- السداد للموردين الخارجيين

من المذكورين

5,700,000 /ح/ دائنون خارجيون

200,000 /ح/ خسائر فروق أسعار الصرف

5,900,000 إلى /ح/ صندوق العملات الأجنبية

4- استنفاد باقي العلاوة

150,000 من /ح/ مصروف استهلاك علاوة صرف

150,000 إلى /ح/ علاوة صرف

150,000 من /ح/ أ.خ

150,000 إلى /ح/ مصروف استهلاك علاوة صرف

مع ملاحظة إقفال خسائر فروق أسعار الصرف مع الأرباح في 2013 /12/31

ثانياً- في حالة التصدير (في دفاتر المصدر): سنفصلها مباشرة في المثال التالي

مثال: (في دفاتر المصدر)

في 2007/10/1 باعت إحدى الشركات الأردنية بضاعة لشركة مصرية بمبلغ 500,000 دولار تستحق التحصيل في 2008/4/1 وقد كان سعر الصرف بتاريخ 2007/10/1 هو 0.75 دينار لكل دولار وفي نفس التاريخ (10/1) تعاقدت الشركة مع المصرف على أن تبيع له المبلغ المذكور في 2008/4/1 بسعر صرف متفق عليه (سعر صرف مؤجل) 0.73 دينار لكل دولار.

وقد كانت أسعار الصرف كما يلي:

التاريخ	أسعار الصرف
2007/12/31	0.72 دينار لكل دولار
2008/4/1	0.73 دينار لكل دولار
سعر الصرف المؤجل	0.73 دينار ك

المطلوب: إثبات قيود اليومية في دفاتر المصدر.

الحل:

أولاً- بتاريخ التصدير (نشوء الصفقة) 2007 /10/1:

1- إثبات عملية التصدير:

375,000 من ح/ مدينون خارجيون  $0.75 \times 500,000$

375,000 إلى ح/ مبيعات خارجية

2- إثبات إبرام عقد الصرف الآجل مع المصرف:

من المذكورين

365,000 ح/ مدينو عقود صرف آجلة  $0.73 \times 500,000$

10,000 ح/ خصم صرف

375,000 إلى ح/ عقود صرف آجلة

سعر الصرف المؤجل  $0.73 >$  سعر الصرف الجاري  $0.75$  إذاً هناك خصم صرف (خسارة للمصدر البائع)

ثانياً- بتاريخ 2007 /12/31:

1- تقييم المدينون الخارجيون:

$$360,000 = 0.72 \times 500,000$$

$$\underline{375,000} = 0.75 \times 500,000$$

15,000 خسارة فروق أسعار الصرف

15,000 من ح/ خسائر فروق أسعار الصرف

15,000 إلى ح/ مدينون خارجيون

2- تقييم عقود الصرف الآجلة:

$$360,000 = 0.72 \times 500,000$$

$$\underline{375,000} = 0.75 \times 500,000$$

15,000 ربح فروق أسعار الصرف

15,000 من ح/ عقود صرف آجلة

15,000 إلى ح/ أرباح فروق أسعار الصرف

3- إقفال الأرباح في الخسائر

15,000 من ح/ أرباح فروق أسعار الصرف

15,000 إلى ح/ خسائر فروق أسعار الصرف

4- استنفاد الخصم بنصيب السنة:

نصيب السنة من الخصم =  $10,000 \times (6 \div 3) = 5,000$  حيث أن مدة الصفقة 6 أشهر وما يخص  
عام 2012 هو 3 فقط

5,000 من ح/ مصروف استهلاك خصم صرف

5,000 إلى ح/ خصم صرف

5,000 من ح/ أ.خ

5,000 إلى ح/ مصروف استهلاك خصم صرف

ثالثاً- بتاريخ السداد 2008/4/1:

1- استلام العملة الأجنبية من الشركة المستوردة:

365,000 من ح/ صندوق العملات الأجنبية ( $0.73 \times 500,000$ )

إلى مذكورين

360,000 ح/ مدينون خارجيون

5,000 ح/ أرباح فروق أسعار الصرف (الفرق)

2- سداد قيمة عقد الصرف الآجل للمصرف بالسعر المتفق عليه

من مذكورين

360,000 ح/ عقود صرف آجلة

5,000 ح/ خسائر فروق أسعار الصرف

365,000 إلى ح/ صندوق العملات الأجنبية

3- إثبات استلام قيمة عقد الصرف الآجل من المصرف، وهنا لا يوجد فروق لأنها بالعملة المحلية

150,000 من ح/ الصندوق

150,000 إلى ح/ مدينو عقود صرف آجل

4- استنفاد باقي خصم الصرف

5,000 من ح/ مصروف استهلاك خصم صرف

5,000 إلى ح/ خصم صرف

5,000 من ح/ أ.خ

5,000 إلى ح/ مصروف استهلاك خصم صرف

مع ملاحظة إقفال خسائر فروق أسعار الصرف في الأرباح في 2008/12/31

**عقود الصرف الخاصة بتغطية ارتباطات مستقبلية بالعملة الأجنبية:**

الفرق الرئيسي بين هذا النوع من عقود الصرف الآجلة وبين عقود الصرف الخاصة بعمليات الاستيراد والتصدير، هو أنه يهدف إلى تغطية مخاطر تقلبات أسعار الصرف لصفقات استيراد أو تصدير آجلة، أي سيتم تنفيذها في تاريخ مستقبلي، وهنا لا تثبت الشركة المستوردة أي قيد يتعلق بالاستيراد وإنما تقوم فقط بإثبات إبرام عقد صرف آجل لتغطية الصفقات المستقبلية وفقاً لسعر صرف مؤجل متفق عليه.

ووفق معيار المحاسبة الدولي رقم (21) يتم تسوية الفرق بين عقد الصرف الآجل بتاريخ إبرامه والمبالغ التي تسددها الشركة بالعملة المحلية باعتبارها تعديلاً لتكلفة الصفقة ويؤجل الاعتراف بالأرباح أو الخسائر التي تنشأ من إبرام هذه العقود إلى أن تتم معالجتها كتعديل لتكلفة الصفقة في تاريخ التنفيذ.

مثال: في 2014 /10/1 قام أحد المستوردين السوريين بتوقيع اتفاقية شراء مواد من إحدى الشركات الفرنسية بقيمة 50,000 يورو على أن تتم الصفقة في 2015/3/1 وفي تاريخ 10/1 قام المستورد بإبرام عقد صرف آجل مع المصرف التجاري يتم بموجبه تسليم الليرات السورية لتحويلها إلى يورو في تاريخ تنفيذ الصفقة وفقاً لسعر صرف مؤجل قدره 64 ل.س لكل يورو، وكانت أسعار الصرف كما يلي:

التاريخ	أسعار الصرف
2014/10/1	65 ل.س لليورو
2014/12/31	63 ل.س لليورو
2015/3/1	63.4 ل.س لليورو

المطلوب: إثبات القيود المحاسبية في دفاتر المستورد بفرض أن المستورد قام بسداد قيمة البضاعة بنفس تاريخ شحن البضاعة.

الحل:

أولاً- في 2014 /10/1 تاريخ إبرام عقد الصرف الآجل

3,250,000 من ح/ عقود صرف آجلة 50,000 × 65

إلى المذكورين

3,200,000 ح/ دائنو عقود صرف آجلة 50,000 × 64

50,000 ح/ خصم صرف

سعر الصرف المؤجل 64 > سعر الصرف الجاري 65 إذاً هناك خصم صرف (ربح للمستورد المشتري)

ملاحظة: يظهر خصم الصرف المؤجل في الميزانية ولا يتم استنفاده إلا عند تنفيذ الصفقة.

ثانياً- في 2014 /12/31

تقييم عقود الصرف

3,250,000 = 65 × 50,000

3,150,000 = 63 × 50,000

100,000 خسارة فروق أسعار صرف

100,000 من ح/ خسائر مؤجلة

100,000 إلى ح/ عقود صرف آجلة

ملاحظة: يؤجل الاعتراف بالخسارة حتى تاريخ تنفيذ الصفقة لذلك تظهر في الميزانية.

ثالثاً- بتاريخ تنفيذ الصفقة 2015/3/1

1- إثبات عملية الاستيراد:

3,170,000 من ح/ مشتريات خارجية  $63.4 \times 50,000$

3,170,000 إلى ح/ دائنون خارجيون

2- تعديل تكلفة الصفقة:

من مذكورين

50,000 ح/ خصم صرف

50,000 ح/ مشتريات خارجية

100,000 إلى ح/ خسائر مؤجلة

3- تسليم الليرات السورية للمصرف:

3,200,000 من ح/ دائنو عقود صرف آجلة

3,200,000 إلى ح/ الصندوق

4- استلام العملة الأجنبية من المصرف:

3,170,000 من ح/ صندوق العملات الأجنبية  $63.4 \times 50,000$

إلى مذكورين

3,150,000 ح/ عقود صرف آجلة

20,000 ح/ مشتريات خارجية (بالفرق لتعديل تكلفة الصفقة)

5- السداد للموردين:

3,170,000 من ح/ دائنون خارجيون

3,170,000 إلى ح/ صندوق العملات الأجنبية

### عقود الصرف الآجلة الخاصة بتغطية صافي الاستثمارات الأجنبية:

تلجأ الشركات التي تمتلك استثمارات في شركات أجنبية إلى التحوط من مخاطر تقلبات أسعار الصرف حيث تؤثر هذه التقلبات على تقويم استثماراتها في تلك الشركات لذلك تقوم بالاقتراض من المصارف الأجنبية بعملة تماثل العملة المحلية للبلد الذي تتواجد فيه الشركة الأجنبية المستثمر بها وبنفس مبلغ الاستثمار.

أوصى المعيار رقم 21 على أن تعالج فروق أسعار الصرف الناشئة عن الالتزامات بالعملة الأجنبية لتغطية الاستثمارات الخارجية ضمن بنود حقوق الملكية حتى يتم التخلص من الاستثمارات الأجنبية (الخارجية)، عند ذلك يتم معالجتها في قائمة الدخل (ح/ أ.خ) في العام الذي تم فيه التخلص من تلك الاستثمارات، أما بالنسبة إلى مكاسب أو خسائر تحويل العملة فتعالج في قائمة الدخل كما تعالج فوائد القروض في قائمة الدخل (ح/ أ.خ).

**ملاحظة:** مبلغ القرض يجب أن يتساوى مع مبلغ الاستثمار.

**مثال:** في 2014/1/1 قامت شركة عمان للاستثمارات الأجنبية بشراء حصة تعادل 40% من صافي أصول شركة فورد الأمريكية ودفعت ثمنها 500,000 دولار، وبقصد التحوط من أي هبوط في قيمة استثماراتها في الشركة الأمريكية اقتضت من أحد المصارف الأجنبية نفس المبلغ بتاريخ 2014/2/5 وفيما يلي أسعار صرف الدولار مقابل الدينار الأردني.

التاريخ	أسعار الصرف
2014/1/1	0.672 دينار للدولار
2014/2/5	0.670 دينار للدولار
2014/12/31	0.664 دينار للدولار

بافتراض أن شركة عمان تتبع طريقة حقوق الملكية في المحاسبة عن استثماراتها.

المطلوب: إثبات قيود اليومية اللازمة.

الحل:

أولاً- في 2014/1/1

1- إثبات شراء قيمة الاستثمار:

336,000 من ح/ صندوق العملات الأجنبية  $0.672 \times 500,000$

336,000 إلى ح/ الصندوق

2- إثبات شراء الاستثمار الأجنبي:

336,000 من ح/ استثمار في شركات زميلة  $0.672 \times 500,000$  (تمثل أصل بالعملة الأجنبية)

336,000 إلى ح/ صندوق العملات الأجنبية

ثانياً- بتاريخ 2014/2/5

1- إثبات الحصول على قرض بالعملة الأجنبية:

335,000 من ح/ صندوق العملات الأجنبية  $0.670 \times 500,000$

335,000 إلى ح/ قروض وسلف خارجية (تمثل التزام بالعملة الأجنبية)

2- تحويل مبلغ القرض إلى العملة المحلية:

335,000 من ح/ الصندوق

335,000 إلى ح/ صندوق العملات الأجنبية

ثالثاً- بتاريخ 2014/12/31

1- تقييم الاستثمارات في الشركات الزميلة:

$0.664 \times 500,000 = 332,000$  قيمة الاستثمار في 12/31

$0.672 \times 500,000 = 336,000$

4,000 خسارة

4,000 من ح/ خسائر فروق أسعار الصرف

4,000 إلى ح/ استثمارات في شركات زميلة

2- تقييم حساب القروض والسلف الخارجية:

$332,000 = 0.664 \times 500,000$  قيمة القرض في 12/31

$335,000 = 0.670 \times 500,000$  وفق سعر الصرف بتاريخ الاقتراض

3,000 ربح

3,000 من ح/ قروض وسلف خارجية

3,000 إلى ح/ أرباح فروق أسعار الصرف

3,000 من ح/ أرباح فروق أسعار الصرف

3,000 إلى ح/ احتياطي فروق أسعار صرف

من المذكورين

3,000 ح/ احتياطي فروق أسعار صرف

1,000 ح/ أ.خ

100,000 إلى ح/ خسائر فروق أسعار صرف

### عقود الصرف الآجلة لتغطية المضاربة في أسواق العملات الأجنبية:

تقوم بعض الشركات بالدخول بعقود صرف آجلة ليس بغرض حماية نفسها من مخاطر تغيرات أسعار الصرف ولا بهدف تغطية ارتباطات مستقبلية ولكن بهدف تعظيم أرباحها من خلال تحقيق بعض المكاسب نتيجة الاتجار في العملة.

بناء على هذه العقود تقوم الشركات بإبرام عقود صرف آجلة تتضمن أسعار صرف مستقبلية متفق عليها لبيع عملات تتوقع الشركة انخفاض أسعارها في تاريخ تنفيذ العقد الآجل، وتعامل عقود الصرف الآجلة بغرض المضاربة معاملة الاستثمارات ويجب إعادة تقييمها في نهاية كل فترة مالية لتعكس قيمتها السوقية الجديدة بأرباح أو خسائر تغير أسعار الصرف حيث تقفل مباشرة في ح/ أ.خ الفترة المالية

ملاحظة: في حالة المضاربة يتم إثبات مدينو عقود صرف آجلة ودائنو عقود صرف آجلة حسب سعر الصرف المؤجل ولا يؤخذ بعين الاعتبار الفرق بين السعر المؤجل والسعر الجاري (لا يوجد علاوة أو خصم صرف)

مثال عن حالة الشراء: في 2014/9/1 نتيجة توقعات المدير المالي لإحدى شركات المضاربة الأردنية بارتفاع سعر صرف اليورو قامت الشركة بالدخول في عقد صرف آجل لشراء 1,000,000 يورو بسعر صرف مؤجل 1.625 دينار لكل يورو يستحق في 2015/2/28 لتقوم ببيعه في نفس اليوم وقد تم تنفيذ الاتفاق وكانت أسعار الصرف كما يلي

التاريخ	أسعار الصرف
2014/9/1	1.629 دينار لكل يورو
2014/12/31	1.120 دينار لكل يورو
2015/2/28	1.595 دينار لكل يورو

سعر الصرف المؤجل 1.625 دينار لكل يورو

المطلوب: إثبات قيود اليومية لتنفيذ عقد الصرف الآجل في دفاتر الشركة المضاربة وفقاً لتواريخ حدوثها  
الحل:

أولاً- في تاريخ نشوء عقد الصرف 2014/9/1

1,625,000 من ح/ عقود صرف آجلة  $1,000,000 \times 1.625$

1,625,000 إلى ح/ دائنو عقود صرف آجلة

ثانياً- بتاريخ 2014/12/31 يقوم المضارب بتقييم ذلك العقد وفقاً لسعر الصرف السائد في ذلك التاريخ

1- عقد الصرف هو أصل بالعملة الأجنبية يجب إعادة تقييمه

$1,625,000 = 1,000,000 \times 1.625$

$1,120,000 = 1,000,000 \times 1.120$

505,000 خسارة فروق أسعار صرف

505,000 من ح/ خسارة فروق أسعار صرف

505,000 إلى ح/ عقود صرف آجلة

2- إقفال هذه الخسائر

505,000 من ح/ أ.خ

505,000 إلى ح/ خسارة فروق أسعار صرف

ثالثاً- بتاريخ تنفيذ الصفقة 2015/2/28 تكون الخطوات كما يلي:

1- إثبات استلام العملة الأجنبية من المصرف بالسعر الجاري

1,120,000 من ح/ صندوق العملات الأجنبية

1,120,000 إلى ح/ عقود صرف آجلة

2- إثبات تحويل هذه العملة الأجنبية إلى العملة المحلية:

1,595,000 من ح/ الصندوق

إلى المذكورين

475,000 ح/ أرباح فروق أسعار صرف

1,120,000 ح/ صندوق عملة أجنبية

3- السداد للمصرف:

1,625,000 من ح/ دائنو عقود صرف آجلة

1,625,000 إلى ح/ الصندوق

ثم في نهاية العام يتم الإقفال بالقييد

475,000 من ح/ أرباح فروق أسعار الصرف

475,000 إلى ح/ أ.خ

ملاحظة: في حالة البيع تكون المعالجة عند تنفيذ الصفقة كما يلي

- 1- شراء العملة الأجنبية بالسعر الجاري من المصرف
- 2- تحويل هذه العملة المشتراة إلى عملة محلية لسداد قيمة العقد للمشتري
- 3- قبض قيمة العقد وفق السعر المتفق عليه مع المصرف